# استثمار إيرادات صندوق تنمية الموارد البشرية في دعم التدريب والتوظيف

أصدر مجلس الشورى قراراً بالعمل على استثمار الإيرادات المالية لصندوق تنمية الموارد البشرية في التوسع في برامج دعم التدريب والتوظيف كماً ونوعاً بما يسهم في تنفيذ السياسات المحددة لتحقيق أهداف إستراتيجية التوظيف السعودية. وتفعيل برامج وآليات المتابعة لدى الصندوق بما يمكنه من معرفة ما انتهى إليه خريجو البرامج التدريبية التي يدعمها الصندوق، ومدى نجاح هذه البرامج في تأهيل خريجيها وتحقيق التوظيف المنشود في القطاع الخاص. ومتابعة أوضاع من قام الصندوق بدعم توظيفهم بعد انتهاء فترة الدعم. جاء ذلك خلال جلسة المجلس الحادية والخمسين التي عقدت برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء ورؤاهم تجاه التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٢٩/ ١٤٣٠ هـ. تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان، حيث قال : إن مسؤولي الصندوق أوضحوا في ردهم على سؤال يتعلق بعدم إشغال الصندوق لبعض وظائفه التي بلغت نسبة الشاغر منها ( ٢٤٪) من مجموع الوظائف المعتمدة، بأن عدداً من موظفي الصندوق يُستقطبون للعمل من جهات أخرى، كما أن فتح مجال الابتعاث من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين قد دفع البعض لترك العمل في الصندوق والالتحاق ببرنامج الابتعاث، إلى جانب أن الكثير من المرشحين لوظائف قيادية في الصندوق يعزفون عن العمل فيه نتيجة لتطبيق قرار تبالين للعاملة المالية والمميزات المهنية بين ما يمنح لموظفي الخدمة المدنية ومَلاكهم العاملين في المؤسسات والهيئات العامة والصناديق.

وقال د. هيجان: إنّ تنفيذ برامج دعم أصحاب المنشآت الصغيرة يكون عبر التعاون المشترك مع العديد من الجهات التي ينطلق منها دعم المبادرين. ويشارك الصندوق البنوك التجارية المحلية التي لديها برامج دعم المبادرين. والبنك السعودي للتسليف والادخار يمنح قروضاً للمبادرين. وصندوق المئوية يقدّم كذلك القروض للمبادرين ثم يدعم الصندوق تدريبهم في جهات معتمدة.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن الصندوق يدعم الراغبين في إكمال تعليمهم ممن هم على رأس العمل في القطاع الخاص من حملة شهادة الدبلوم الصحي ضمن برنامج التدريب المرتبط بالتوظيف بالقطاع الصحي لمرحلة البكالوريوس التكميلي "التجسير"، حيث يتحمل الصندوق ( ٩٠٪) من تكاليف التدريب، ويتحمل المنشأة للوظيفة النسبة المتبقية من التكاليف أما فيما يتعلق بدعم تخصصي الصيدلة والتمريض فالصندوق يدعمهما لمرحلة البكالوريوس فقط. كما أنه يدعم جميع التخصصات الصحية لمرحلة الدبلوم ضمن برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف بالقطاع الصحي وفق احتياج كل جهة موظفة.

وقال موضحاً: إن عدد الفرص الوظيفية المطروحة للدعم لعام ٢٠٠٩م للمهن الصناعية بلغ (٢٩٢٦) وظيفة، وتمثل هذه الفرص عدداً قليلاً لا يلبي الطموح لاستقطاب القوى العاملة السعودية للعمل في القطاع الصناعي. ولتفعيل مجالات التعاون المشترك بين الصندوق والجهات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي ثمة تنسيق مع وزارة التجارة والصناعة من خلال المشاركة في الخطة الوطنية للصناعة. وكذلك مع هيئة المدن الصناعية، والهيئة العامة للاستثمار، كما نُسّق مؤخرّاً مع هيئة المدن الصناعية لافتتاح مكتب للصندوق في المدن الصناعية التابعة للهيئة. وأولى هذه التجارب المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض. وستُعزّز العلاقة من خلال افتتاح مكاتب في المدن الصناعية بجدة والدمام على التوالي. ونفى رئيس اللجنة أن يكون الصندوق قد أسهم في تعميق البطالة لكون الأهداف التي أنشئ من أجلها مفيدة لجميع المستفيدين من طالبي العمل ومنشآت القطاع الخاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وأكد أن برامج الصندوق لا تنفذ إلا بعد دراسة شاملة لاحتياجات سوق العمل، ثم تخضع لتقويم في نهاية كل عام تدريبي، حيث توقف البرامج التي لا تثبت جدواها في مجال التوظيف. وقال: إن الصندوق في هذه المرحلة يقوم بإعادة تقييم شاملة وهيكلية للبرامج التي يقدمها وفقاً للمستجدات في سوق العمل.

وذكر د. هيجان أن عدد الاتفاقيات المفعّلة (١٥٠٥) اتفاقيات؛ حيث أُلغيت (١٩٥) اتفاقية مازال منها لعدم رغبة الشركات تفعيلها، وتبقى حالياً (٦٠) اتفاقية تحت الإجراء. علما أنّه دُرّب ووظّف (٤٧.٦٢٨) مواطناً ومواطنة.

د. عبدالرحمن بن أحمد هيجان

## الأعضاء وهموم الوطن

## تنمية الإنسان في خطاب خادم الحرمين الشريفين

قال عضو مجلس الشورى د. عبدالوهاب آل مجثل: إن خطاب خادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى بمناسبة افتتاح السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى جاء كاملاً وشاملاً. واشتمل على محاور عديدة وأحاط هذا النهج القويم بما يتعلق بالتنمية وفي مقدمتها تنمية الإنسان والوحدة الوطنية والأمن الخليجي والنهج الواضح والمتزن والمتوازن تجاه قضايا كثيرة تمس العالم العربي والإسلامي والدولي. كما أن المتابع سيكتشف وبسهولة أن المواطن السعودي هو المحور الأساس في مسيرة الملك الإصلاحية. فقد قرر لأول مرة في تاريخ المملكة حقوق سياسية مهمة للمرأة، من أهمها المشاركة في مجلس الشورى عضواً كامل العضوية في الدورة السادسة القادمة للمجلس، والترشح للمجالس البلدية والمشاركة في الاقتراع، ابتداء من الدورة القادمة.